«التعليم العالي» تدرس إجراءات جديدة للقبول في الدكتوراه لرفع المستوى؟!

الحناوي لـ«الوطن»: ٥ آلاف متقدم متوقع لمفاضلة الماجستير بدمشق يختار منهم ١٥٠٠

هادي بك الشريف

علمت «الوطن» عن إجراءات يتم العمل عليها في التعليم العالي لرفع مستوى التقدم إلى درجة الدكتوراه في الجامعات، بما ينعكس إيجاباً على جودة المقبولين والرسائل البحثية، من دون أي توجه حالي بالعودة لمفاضلة (الدكتوراه).

وفي سياق متصل، كشف نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا محمد فراس الحناوي لـ«الوطن» أن عدد المتقدمين إلى مفاضلة الماجستير تجاوز الـ٣ آلاف طالب وطالبة في مختلف البرامج بالكليات سواء الأكاديمية أو التأهيل والتخصص، متوقعاً أن يصل عدد المتقدمين لـ٥ آلاف طالب حتى الخميس القادم آخر موعد للتسجيل.

وبين الحناوي أنه من المقرر أن يختار نحو ١٥٠٠ طالب من أصل إجمالي أعداد المسجلين لجميع البرامج، مشيراً إلى إجراء عدد من الاختبارات المعيارية كشرط في بعض البرامج للكليات وخاصة على صعيد اختبار اللغة الإنكليزية والامتحان المعياري لعدد من الاختصاصات تجرى حالياً إضافة إلى عدد من المقابلات، ليصار إلى فرز المقبولين في المفاضلة إلكترونياً.

وأضاف: من الممكن تعديل الرغبات وتصويب أي خلل في حال وجود أي خطأ في عملية التسجيل قد يحصل بالنسبة لبعض الطلبة، موضحاً أن نتائج المقبولين تصدر خلال فترة أسبوع من انتهاء عملية التسجيل، مضيفاً: يتم الاختيار وفق تسلسل المعدلات، كما أنه يتم قبول عدد من الطلاب وذلك وفق (إشعار التخرج) وذلك في حال حصول أي تأخر في إصدار مصدقات التخرج وقرارات التأخر بعد تدقيقها.

هذا وأجرى المعهد العالي للغات في جامعة دمشق ٤ امتحانات «استثنائية» لغاية الآن للقيد في درجة الماجستير وذلك في غضون شهر ونصف الشهر.

وحول كثرة الامتحانات قال الحناوي إن الهدف من الامتحانات فتح المجال لعدد كبير من الطلبة للتقدم للماجستير وذلك تسهيلاً للطلاب ولفتح الفرصة للمستحقين بالتقدم، وتوسيع شريحة المقبولين.

وعلى نحو متصل بين الحناوي أن الجامعة تتخذ إجراء بحق أي تأخير في تحكيم رسائل الدراسات العليا، مبيناً إلغاء تحكيم أي عضو هيئة تدريسية يتجاوز الفترة المحددة للبت في تحكيم الرسالة والمقررة بـ٢١ يوماً، مع تحويل الأمر إلى أستاذ آخر، علما أن هناك تواصلاً مستمراً مع الأساتذة لتسريع إجراءات التحكيم من دون أي مماطلة، مضيفاً: هناك سرية مطلقة في الأبحاث وأسماء الأساتذة المحكمين.

ونوه نائب رئيس الجامعة بأهمية تنظيم عمل مجلات الجامعة عبر الاستغناء عن المراسلات الورقية للمحكمين واستبدالها بالمراسلة عن طريق البريد الإلكتروني، الأمر الذي يبسط إجراءات الباحثين.

وبين نائب رئيس جامعة دمشق أن الجامعة تركز على نوعية رسائل الدكتوراه والماجستير، وخاصة بطرح مواضيع وعناوين مفيدة والتوصل لشيء جديد، وأي رسالة لا تحقق الهدف المرجو تطلب الجامعة تصويبها بالشكل المطلوب وأن يكون هدفها محدداً وواضحاً وجديداً عالمياً، أي أن يبدأ الباحث من حيث انتهى الآخرون، وهذا شرط ومعيار عالمي متبع.

وحول واقع تصنيف جامعة دمشق وخاصة مع اقتراب صدور تصنيف (ويب ماتريكس) خلال الشهر الأول من العام القادم، بين الحناوي اتخاذ جملة إجراءات لتحسين التصنيف وترتيب الجامعة على صعيد إعادة هيكلة العديد من المعايير والمواضيع، بما يشمل وضع معلومات وإحصاءات شفافة، والتوجه الإيجابي في تحكيم المجلات العلمية وتنصيبها إلكترونياً، وسهولة الوصول إلى أي مقالة ومجلة وخاصة من الموجودين خارج البلاد، ناهيك عن تفعيل المواقع الإلكترونية للجامعة وإحاطة الطلاب والمتابعين بجميع الأخبار والمواضيع.

مضيفاً: نتوقع بموجب الإجراءات المتخذة أن نشهد تحسناً في التصنيف القادم، مبيناً أن العمل على خطوات جدية منها قد يتأخر، لكن كل الجهود المبذولة هي لتحسين واقع الجامعة وتصنيفها والبحث العلمي.

• وجهنا بسرعة تقييم الأبحاث وعدم مناقشة أي رسالة قبل تحقيق الهدف المرجو من العنوان

• نتوقع تحسن تصنيف الجامعة محلياً وعالمياً بعد جملة إجراءات

ويشار إلى أن إحصاءات الجامعة بينت أن عدد رسائل الماجستير المسجلة في الجامعة منذ ٢٠١٢ لغاية ٢٠١٩ بلغ ٧٠٣٩ رسالة أنجز منها ٤١٣٩، كما قدر عدد رسائل الدكتوراه المسجلة خلال الفترة ذاتها ٢٣٥٢ رسالة أنجز منه ١٣٧٧، مع متابعة الجامعة حصر جميع الرسائل خلال العام الماضي.

هذا وبلغت نسب الإنجاز نحو ٦٠ بالمئة لعدم جدية كثير من الطلاب في إنجاز أبحاثهم وكذلك عدم متابعة الأساتذة لطلابهم في إنجاز أطروحاتهم نتيجة للأعداد الكبيرة للرسائل التي غالباً ما يشرف عليها الأستاذ، أي عدم العدالة في توزيع الطلاب على المشرفين.

مدير المصرف العقاري لـ«الوطن»:

لا صحة لما يتم تداوله حول إيداع ٦٠ بالمئة من قيمة مبيع «العقار»

عبد الهادي شباط

نفى مدير عام المصرف العقاري مدين علي أي جديد أو تعديل على قيمة الوديعة ٥ ملايين ليرة التي اشترطها القانون ٥ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء لتوثيق حالات البيوع العقارية، وقال: لم يتم إعلام المصرف بأي جديد حول ذلك.

جاء التصريح على خلفية سؤال «الوطن» حول صحة ما يتم تداوله حول تعديل قيمة الوديعة ٥ ملايين ليرة لتصبح ٦٠ بالمئة من قيمة المبيع (العقار)، وبين أنه على التوازي لذلك أيضاً لا تعديل على سقوف السحوبات اليومية من المصارف مليوني ليرة وأن هذا الإجراء مركزي ويتم اتخاذه على مستوى السياسة النقدية وتعمل المصارف على التقيد به.

وحول نشاط المصرف العقاري بيّن أن هناك حركة طلب متزايدة على قرض الترميم رافقته زيادة متواضعة في الطلب على القروض السكنية (شراء مسكن)، موضحاً أن المصرف يواصل وفقاً لنظام عملياته تنفيذ نشاطه التمويلي وتقديم القروض بكل أنواعها ولاسيما قروض الاستثمار لتمويل المشاريع التنموية وشراء المساكن والترميم والإكساء وأن هناك حالة مرونة كبيرة لدى المصرف في التعاطي مع طرح المنتجات المصرفية وتعديل السقوف وفق أبحاث السوق وحالة الطلب وفي هذا الإطار أبدى المصرف مرونة لجهة منح قرض الترميم.

ولفت إلى أن مثل هذه المراجعات لمنح التسهيلات الائتمانية وطبيعة المنتجات وسقوفها تراعي حالة التضخم العامة وتوجهات السياسة النقدية وأولويات الحكومة في التمويل ومنه رفع سقوف القروض السكنية بعدما فقدت معظم سقوفها السابقة قيمها الشرائية في السوق وكل ذلك يأتي على التوازي مع دراسة والنظر في الدخول المتاحة للمواطنين وقدرتهم على الاقتراض وعدم الدخول في مخاطر ائتمانية.

وأوضح أنه ورغم الظروف القاسية والصعبة التي تواجه عمل المصرف فإنه حقق أرباحاً جيدة خلال الفترة الماضية بعد أن تم تشكيل المؤونات المطلوبة للديون المشكوك في تحصيلها. وتم انجاز الربط بصورة نهائية مع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية، وتم إطلاق الخدمة بالتنسيق والإشراف من قبل مصرف سورية المركزي ووزارة المالية، وأن ذلك يساعد السلطات النقدية في التحكم بإدارة الكتلة النقدية والسيولة، وسيخفف من الحاجة للنقد، كما سيخفف من إتلاف العملة جراء الاستعمال، وسيساعد في الحد من بعض مظاهر الفساد والابتزاز التي قد يتعرض لها المواطن.

وبين أن المصرف يتجه للتوسع في أعمال أتمتة أعماله والخدمات التي يقدمها للمواطنين بما يسمح بتبسيط الإجراءات وخاصة منح التسهيلات الإئتمانية وذلك على التوازي مع التوسع في رفع مهارات العاملين لدى فروع المصرف العقاري وخبراتهم في التعاملات المصرفية واستخدام التقانات الحديثة في العمل المصرفي وهناك الكثير من برامج التدريب التي يهتم بها المصرف لرفع كفاءة العاملين.

٢٠ بالمئة لديهم مكاتب هندسية خاصة و٨٠ بالمئة موظفون في الدولة

نقيب المهندسين لـ«الوطن»: ١٠ بالمئة من المهندسين خارج البلاد من أصل ١٦٩ ألفاً

محمد منار حميجو

كشف نقيب المهندسين غياث القطيني أن نسبة المهندسين الذين هم خارج البلاد لا تتجاوز ١٠ بالمئة من أصل ١٦٩ ألف مهندس في سورية، مؤكداً أن معظمهم من الخريجين الجدد الذين هاجروا للبحث عن فرصة عمل لهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين القطيني أن نحو ٨٠ بالمئة من المهندسين هم عاملون في الدولة في حين هناك نحو ٢٠ لديهم مكاتب هندسية خاصة.

وفيما يتعلق بموضوع زيادة رواتب المهندسين أوضح القطيني أن أي زيادة لرواتب المتقاعدين مرتبطة بواردات خزانة النقابة وخصوصاً أن عدد المتقاعدين حالياً نحو ٢٠ ألفاً تدفع لهم النقابة نحو ٥ مليارات ليرة سنوياً كرواتب، لافتاً إلى أنه لا يمكن مقارنة نقابة المهندسين بغيرها من النقابات باعتبار أن أعداد المهندسين كبيرة مقارنة مع غيرهم.

ولفت إلى أن واردات النقابة حالياً ليست على المستوى المطلوب باعتبار أن حركة البناء والعمران حالياً ليست على المستوى المطلوب سواء في القطاع الخاص وحتى في العام باعتبار أن إيرادات النقابة مبنية على المشاريع التي توثق عقودها في النقابة من قبل المهندسين، موضحاً أن المشروع الذي يتم إنجازه في القطاع العام وتشرف عليه الدائرة المختصة فإن النقابة لا يكون لها أي مردود في هذا المشروع.

وأشار إلى دور النقابة في مسألة إعادة الإعمار وأن دورها محصور في مرحلة إعادة البناء وأيضاً الإشراف، مبيناً أن كل مشروع في القطاع العام له خصوصيته ووضعه وليس بالضرورة أن تكون النقابة على علم به باعتبار أن كل مديرية من الممكن أن يكون لديها مهندسوها الذين يخصونها والموظفون لديها، مضيفاً: في حين في القطاع الخاص لابد أن يتم توثيق العقد في النقابة.

وأكد القطيني أن النقابة لم تضبط أي مهندس يقوم بمشاريع خاصة من دون أن توثق العقد في النقابة، معرباً عن أمله ألا توجد مثل هذه الحالات لأنه في حال تم ضبط أي مهندس يشرف على مشروع في القطاع الخاص من دون أن يتم توثيقه في النقابة ستكون هناك عقوبة شديدة.

القطيني لفت إلى أنه تم شطب العديد من المهندسين نتيجة عدم تسديد رسومهم من دون أن يذكر عددهم، موضحاً أنه في حال لم يسدد المهندس الرسم خلال ثلاث سنوات يتم فصله بشكل مؤقت وتتم إعادة قيده بعد تسديد رسومه بعد دراسة كل حالة على حدة بغض النظر سواء كان المهندس يقطن في مناطق سيطرة الدولة أو خارجها.

وفيما يتعلق بفرز المهندسين أكد القطيني أنه حالياً يتم فرز المهندس في المكان المناسب، ضارباً مثلاً أن خريج هندسة الكهرباء يتم فرزه في المكان الذي يناسب اختصاصه، مشيراً إلى وجود بعض الصعوبات في فرز المهندسين ذوي الاختصاصات الضيقة التي لا يحتاجها سوق العمل.

وأشار القطيني إلى أنه تم التواصل مع وزارة التعليم العالي لإلغاء هذه الاختصاصات التي لا يحتاجها سوق العمل ودمجها مع اختصاصات أخرى، مؤكداً أن هناك تجاوباً من الوزارة وتم دمج بعض هذه الاختصاصات بأقسام أخرى حتى لا تكون هناك صعوبة في إيجاد سوق العمل بعدما يتخرج الذي يدرس هذا الاختصاص في الجامعة.

٢٠ ألف مهندس متقاعد و٥ مليارات ليرة تدفع لهم كرواتب سنوياً